

الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي

Investissement Etranger et croissance économique

نتناول في هذا الدرس

مقدمة ، تعريف الاستثمار الأجنبي ، أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ، لماذا تستثمر المؤسسات بالخارج ، معوقات الاستثمار بالخارج ، النمو الاقتصادي (Croissance Economique) ،

مقدمة

تشكل الاستثمارات الأجنبية محور اهتمام رجال الأعمال ، و المؤسسات ، والدول لاهميتها في التأثير على نمو المؤسسات والنمو الاقتصادي للدول ، وتوجد الحالات التالية

- استثمار الدولة خارج وطنها (أي استثمارات مؤسسات الدولة خارج الوطن)
- استثمار مؤسسات أخرى داخل الوطن ويسمى أيضا استثمار اجنبي.

إذا نجحت السلعة في تلبية و مقابلة متطلبات المستهلكين في السوق المحلية سوف تعمل المؤسسة إلى تطور أساليبها الانتاجية بغية استغلال ميزة امتلاك السلعة ، فتقوم برفع كفاءتها الانتاجية (منتوج نمطي) وتحقيق اقتصاديات الحجم لذا سيتم:

- تخفيض التكاليف و الاستفادة من الاسعار المرتفعة.
- الاستجابة للطلب المتنامي على السلعة في الداخل.
- الشروع في التصدير كنتيجة لتلبية احتياجات السوق المحلي و استغلال الفرص في السوق الاجنبي لتحقيق النمو و التوسع وكذا تحقيق عوائد على استثماراتها.

وهنا لابد من التساؤل ماهي الدوافع التي تؤدي بالمؤسسات والدول الاستثمار خارج الوطن ؟
وكذلك ما هي فوائد (خاصة الاقتصادية) الدول المستقبلية للاستثمار الأجنبي ؟

تعريف الاستثمار الاجنبي:

هو : اجمالي التدفقات المالية التي يقوم بها مستثمر في بلد غير البلد الاصلي و يكون إما طويل أو قصير المدى من خلال خلق مؤسسات جديدة او العمل بالشراكة مع المؤسسات المتواجدة بهدف القيام بمختلف الأنشطة كالانتاج ، التسويق ..الخ

أيضا : دخول المؤسسات في التعامل مع دولة أو شركة تتواجد في دولة اخرى (البلد المضيف) غير البلد الاصلي. وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر، على انه توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيفة، وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة

للمستثمر الأجنبي والذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة، والذي له الحق في إدارة ومجوداته في بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

- الاستثمار المشترك: هو استثمار أجنبي قائم على أساس الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر من خلال شراكة دولية ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية تتم في دولة أجنبية.
- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يقوم المستثمر في هذا النوع من الاستثمار بشراء شراكة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف والإشراف على انجاز المشروع ثم المباشرة بالإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي.
- الاستثمار في المناطق الحرة: المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة و التي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم جمركية، ويهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية ومنح حرية أكبر للتملك وتحويل الأموال والأرباح إلى خارج الدولة المضيفة.
- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع: إن هذه المشروعات تكون على شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي إذ يقوم الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين كصناعة السيارات، أما الطرف المحلي فيقوم بتجميع ذلك المنتج في بلده ويطوره.

لماذا تستثمر المؤسسات بالخارج؟

- السوق الدولي هو سوق متعدد الفرص التي يمكن ان يمنحها للمؤسسات بخلاف السوق المحلي الضيق ومحدود الفرص.
 - الذهاب نحو الخارج يوفر اكيد ظروف ومغيرات سياسية واجتماعية اتفاقيات وحوافز قد تكون مختلفة عن المحلية وتتوافق واهداف المؤسسة .
 - إمكانية العمل بنظام اقتصاديات حجم الإنتاج الكبير من تخفيض في تكاليف الإنتاج.
 - الاستفادة من التقدم التكنولوجي في توفير التقنية والوقت وغيرها
 - زيادة القدرة التنافسية تماشيا مع المنافسة الموجودة بالخارج .
- هذا ما أدى الى ان تقوم بعض المؤسسات من الدول النامية مثل كوريا الجنوبية ، الهند ، ماليزيا ، وغيرها بمنافسة أكبر المؤسسات العالمية في البلدان الغربية.
- وبالتالي يمكن حصر دوافع الاستثمار بالخارج في الدوافع المباشرة والدوافع الغير مباشرة.

1- الدوافع المباشرة:

- الانفتاح نحو الخارج (فتح الحدود) خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.
- الحصول على حصة في السوق الدولية.
- إمكانية تصدير الفائض أي الإنتاج الزائد.
- عدم التركيز على السوق المحلي وخاصة اذا كان محدود (قليل الاستهلاك) .

- رفع القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة المتعددة.
- الاستفادة من الحوافر التي توفرها بعض الدول بمختلف أنواعها (جبائية ، جمركية ، بنكية ...الخ).
- 2- الدوافع غير المباشرة:
 - تجنب الحواجز الجمركية و الرسوم والضرائب، لتفادي الحواجز الجمركية ذات الطبيعة المختلفة تفكر الكثير من المؤسسات في التواجد بالخارج. (التوجه نحو الأسواق الأقل ضريبة).
 - السعي لتقليل تكاليف الإنتاج، يمكن تقليل تكاليف الإنتاج من خلال وجود عمالة رخيصة و سهلة التدريب أو هروبا من تكاليف الشحن و التخزين... الخ.
 - ضمان الحصول على المادة الأولية في الإنتاج والتقرب منها.(أي التواجد بالبلد توجد به المادة الأولية المستخدمة في عملية الانتاج).
 - زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال التواجد بالخارج.

ما هي معوقات الاستثمار بالخارج؟

نركز على اهم المعوقات التي يهتم بها المستثمر

- حجم ونمو السوق (Volume et croissance du marché): يهتم المستثمر ب الناتج المحلي الإجمالي () والدخل الوطني الإجمالي
- الاستقرار السياسي: المستثمر الخارجي يركز عادة على اهمية هذه النقطة وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.
- العيائل القاعدية المتوفرة (Infrastructure de base) يهتم المستثمر بهذا خاصة في البلدان النامية

النمو الاقتصادي (Croissance Economique):

- يعرف النمو الاقتصادي على أنه مجموع الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة اصطلح أن تكون سنة.
- كما يعرف على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وتنتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للفرد، وبالتالي فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرافقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- حساب نسبة النمو الاقتصادي (Taux de croissance) بطريقة بسيطة وهي طريقة الناتج المحلي الإجمالي (PIB) اذا كان الناتج المحلي (الوطني) الإجمالي يساوي مثلا 1120 مليار دولار سنة 2019 وتم تحقيق سنة 2020 ما قيمته 1200 مليار دولار كنتاج محلي اجمالي فتكون نسبة النمو الاقتصادي تساوي:

$$100 \times \left(\frac{1200}{1120} - 1 \right) = 7.14\%$$

ملاحظة: هناك طرق أخرى لحساب النمو الاقتصادي

علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي

هناك العديد من النظريات المفسرة لعلاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي ، نتطرق الى واحدة منها بشكل مختصر جدا ، وهي نظرية دورة حياة المنتج والتي تعني ان كل منتج يمر بعدة مراحل انطلاقا من الظهور ثم النمو، النضوج، الانحدار والتدهور)

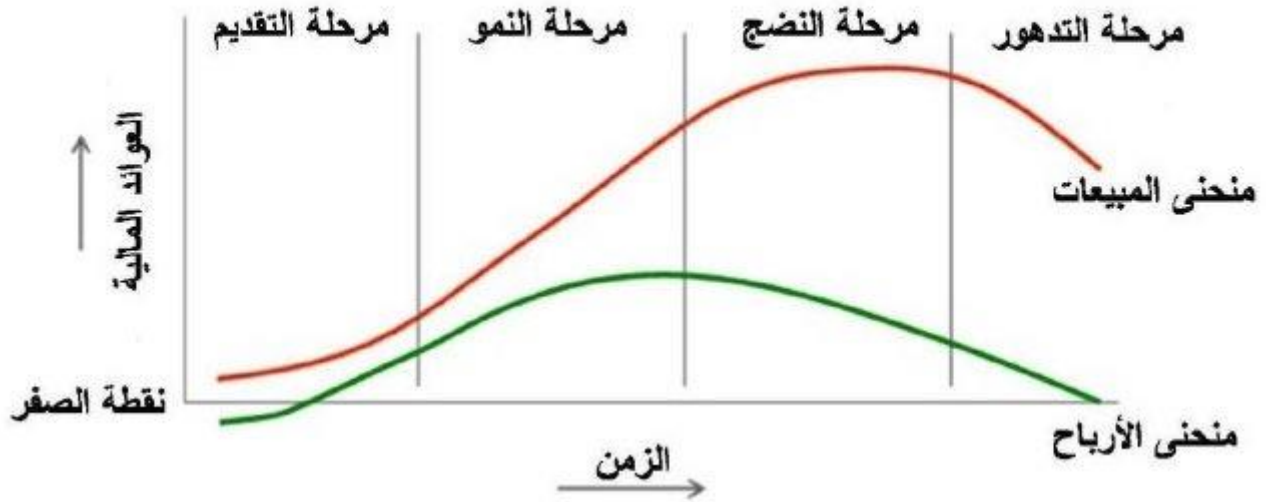


Figure 1 دورة حياة المنتج

يعمل الاستثمار الأجنبي ان متعدد منتوجاته في أي بلد يوفر له الفرص الممكنة لطرح منتوجات جديدة ، عند وصول احد كمنتوجاته الى مرحلة النضوج حيث تكون مبيعاته قد وصلت الى اقصها ، يبدأ بإعداد منتج جديد (Prototype) لان مرحلة التدهور (Déclin) تكون هي المرحلة التالية ومن هنا يكون التدفق للسلع الجديدة مستمر وبالتالي زيادة الناتج الوطني الإجمالي ومن ثمة زيادة النمو الاقتصادي.